



PROVISIONAL

A/39/PV.43

2 November 1984

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والأربعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤، الساعة ١٥/٠٠

(زامبيا)

السيد لوساكا

الرئيس :

— الحالة في كمبوتشيا [٢٠] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات،
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room DG2-0750,2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)الحالة في كموتشيا(أ) تقرير الأمين العام (A/39/576)(ب) مشروع قرار (A/39/L.3)(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/39/617)

السيد هيريرا كاسيريس (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد ذكرنا في الكلمة التي أدلينا بها الأسبوع الماضي خلال مناقشة البند المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى" أن هندوراس تتأثر بالحالة الجغرافية السياسية وبالتكافل ، ومن ثم فهي تعنى بالمشاكل التي تزعزع استقرار جيرانها المتاخمين والنائين ، ولا سيما إذا كانوا من الدول الصغيرة ، وبالتالي لا تجد أمامها من سبيل سوى التعاون في الجهود الرامية الى ايجاد حلول شاملة للمشاكل والخلافات في أمريكا الوسطى وفي سائر أنحاء العالم . ونحن نهتم بالبند المعنون "الحالة في كموتشيا" ايماننا منا بضرورة صون الشرعية العالمية المطلقة لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه العلاقات فيما بين الدول في أمريكا الوسطى وفي جنوب شرقي آسيا وفي سائر أرجاء العالم . وترى هندوراس انه ينبغي السعي من أجل ايجاد حلول تقاوضية وعادلة ومشرفة لجميع الصراعات ، ويجب علينا أن ننبذ اللجوء الى القوة ونستعيز عنه بالحوار المتعقل . ويجب وضع حد لاحتلال أراضي الخير ، وللوجود غير المشروع للقوات وعناصر الأمن الأجنبية التي تسعى الى تغيير الهوية الوطنية وتنتهك حق الشعوب المقدس في تقرير المصير . ومن ثم فنحن نؤمن بأنه من حق شعب كموتشيا ان يفعل كل ما في وسعه ليستعيد حقه في التحكم في مصيره باعتباره بلدا محايدا وغير منحاز ، وذلك عن طريق الممارسة الفعلية لحقوقه الأساسية كدولة ذات سيادة ، لأن هذا الأمر يعد ضروريا من أجل استقلال بلاده وسلامتها الاقليمية .

وتعرب هندوراس عن قلقها ازاء استمرار انتهاك الحقوق الأساسية لشعب كمبوتشيا ، هذا الانتهاك الذي يتجلى في انكار حقه في ممارسة تقرير مصيره بحرية على اراضيه في مناخ يسوده السلم ؛ وني استمرار وجود القوات الأجنبية في كمبوتشيا لما يقرب من ستة أعوام ، وفسى المحاولات الرامية الى احلال نظام أجنبي يشوه هوية الشعب بغرض الرقابة وممارسة الضغط على القائمين على أجهزة الدولة ، وبالاقدام التدريجي لأكثر من ١٢ ألف مستشار وخبير تقني في المجالات الاقتصادية والثقافية والديموقراطية وذلك فضلا عن تزايد عدد الخبراء فسي القطاعين العسكري والأمني .

ومما يبعث على القلق أن نلاحظ تطور المجابهة التي فرضت من الخارج على الكمبوتشيين الوطنيين ، والتي تستهد فاشاعة انقسامات عميقة بين شعب يجب الحفاظ على وحدته . ونحن نأسف لهذا التدفق الهائل من اللاجئين الناجم عن هذه المجابهة العنيفة ، كما نأسف للاستعمار الأجنبي الذي يتخذ كوسيلة لتعويض ما لا يمكن تعويضه ، فسي ازدياد واضح لكرامة هذا البلد الوطنية .

ولقد أعربنا عن قلقنا في مناسبات كثيرة تشيا مع مسؤولية هندوراس بوصفها أحد نواب رئيس المؤتمر الدولي السعني بكمبوتشيا .

ونحن نرى انه يجب تشجيع اقامة حوار متعقل بين كمبوتشيا الديمقراطية وحكومة البلد الذي تراطق قواته حاليا في الأراضى الكمبوتشية . وينبغي الا يكون هذا الحوار مجرد اجراء شكلي ، ان ينبغي ان يستهدف التوصل الى حل عاجل للحالة في كمبوتشيا ويتيح اعادة الاستقرار والأمن في جنوب شرقي آسيا .

وحيث ان المنطقة بأسرها معنية بالأمر فان قيام البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بمد يد المساعدة يكسي أهمية تفوق جميع التقديرات شأنها في ذلك شأن تعاون هذه البلدان في ايجاد حل منصف وعادل يبنني على الالتزام بمبدأ المساواة القانونية ، الأمر الذي من شأنه ان يعيد الثقة والاحترام المتبادل فيما بين بلدان هذا الجزء من العالم .

ومن المؤمل تحقيق المصالحة الوطنية لشعب كمبوتشيا في جو مناسب من السلم، بعيدا عن التدخل الأجنبي، ويمكن فيه الشعب الكمبوتشي من ان يقرر مصيره بنفسه .
وفهما يخص ذلك، فيمكن القول بأنه مبدأ عالي أيضا، نظرا لكونه شرطا مسبقا لتحقيق السلم في جميع أنحاء العالم . وكما أوضح وزير خارجية هند وراس هنا يوم ٩ تشرين الأول / أكتوبر، فان جميع الشعوب يجب :

" أن تصبح قادرة على تقرير حاضرها ومستقبلها بحرية دون قرارات تفرض عليها، ودون قسراً أو ضغوط من جهاز الدولة، الذي يستمر في انتهاك حقها في أن تقرر بحرية تنظيمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وذلك بممارسة قدرتها السيادية في اختيار قادتها " . (A/39/PV.26، ص ٧٣ - ٧٥)
وبالتالي، نرى عن اقتناع بأنه من الضروري التوصل الى تسوية سياسية شاملة لسألة كمبوتشيا بالوسائل السلمية، وأن :

" سحب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا، واستعادة وصون استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية . وكفالة حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره، وكذلك تعهد جميع الدول بعدم التدخل، بأي شكل من الأشكال، في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا هي المقومات الرئيسية لأي حل عادل ودائم للمشكلة الكمبوتشية " . (القرار ٣/٣٨، الفقرة ٢)

ونحن نحبي المبادرة التي قام بها أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن الاسراع في عقد مؤتمر تشارك فيه جميع الدول المعنية . كذلك ندرك أهمية المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام، بوصفها اسهاما نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة .
ونعلن تضامنا مع النداء الانساني من أجل زيادة المساعدة الغوثية للاجئين والنازحين الذين تركوا ديارهم من جراء ذلك الصراع . ونحن نشيد بحكومة تايلند لتوفيرها الملاذ بالرفق مما ترتب على ذلك من صعوبات تواجهها تايلند حكومة وشعبا . وتقدير هند وراس تمام التقدير تلك المبادرة ازاها هذه المعاناة الانسانية البالغة لانها عانت من صعوبات مماثلة في نطاقها الاقليمي .

واخيرا ، وفي ضوء ما أشرت اليه توا ، فقد اشتركت هندوراس في تقديم مشروع القرار بشأن الحالة في كمبوتشيا الوارد في الوثيقة A/39/L.3 ، والذي نأمل ان يلقى ذلك القدر من التأييد الواسع الذي أصبح بصورة تدريجية نمطا لتأييد القرارات السابقة التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن ذلك البند .

السيد البطاشي (عمان) : ان الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تجد نفسها مرة أخرى أمام مسألة كمبوتشيا كاحدى القضايا الهامة التي تواجه المجتمع الدولي . ان هذه القضية ، الى جانب طابعها السياسي ، فان لها طابعها الانساني . والأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/39/576 لا يخفي هذين الجانبين . من الناحية السياسية ، فقد تعرضت هذه البلاد لاحتلال أجنبي ، ومن الناحية الانسانية فقد أضحت شعبها عرضة للحرب والتشرد ، بعد أن كان ينعم بالاستقرار والرفاهية بزعامة الأمير نوروم سيهانوك رئيس جمهورية كمبوديا الديمقراطية ، الذي لعب دورا بارزا وفعالا في السنوات التي سبقت اضمحلال دور كمبوديا ، عندما عصفت بها الشااكل الداخلية والخارجية . ولقد لعبت كمبوديا دورا ملحوسا وشكورا لصالح السلم والعدل الدوليين ، كما ساهم زعيمها بقدر واف في إثراء حركة عدم الانحياز ، ان كان أحد روادها .

بهذه المناسبة لا يسعنا الا وأن نشيد بجهود الأمين العام ومساهمته الحميدة ، ومتابعته عن كثب للتطورات في كمبوديا والمناطق المحيطة بها ، كما لا يسعنا الا وان نشيد أيضا بجهود الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الغوثية للاجئين الكمبوتشيين الذين لا يزالون يعانون من الطاقة ، وأن نعرب عن أسفنا للمصاعب التي تصاد فاعليات الأمم المتحدة الغوثية هذه .

اننا على يقين بأن هذه العمليات الانسانية تساعد على تخفيف العبء عن كاهل اللاجئين ، والتقليل بعض الشيء من المصاعب اليومية التي تصاد فهم ؛ الا أنها لا تحل مشكلتهم في الأصل ، ومن الجذور .

ان حل هذه المشكلة يرتكز في المقام الأول على ضرورة تطبيق ما جاء في قرارات الأمم المتحدة ، وبالتحديد في القرار الأخير ٣/٣٨ الذي يطالب أولاً ، بسحب القوات الأجنبية من كمبوتشيا ؛ ثانياً ضرورة استعادة وصون استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية؛ ثالثاً ، التأكيد على حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره ؛ رابعاً ، التعهد بعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

ان عمان كعضو في المجتمع الدولي ، تهتم بالحالة في كمبوتشيا ؛ واهتمامها ترجع في تبنيتها وتأييدها للقرارات التي تصدرها الأمم المتحدة بهذا الخصوص . ان اهتمام عمان بقضية كمبوديا نابع في الأصل من ايمانها بضرورة احترام سيادة الدول ، وحق الشعوب في العيش بسلام ، وحقها في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، دون قسر أو اكراه ، واهتمامها العميق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

من هذا المنطلق ، فان عمان تشن وتؤيد الجهود التي تبذلها رابطة ام جنـوب شرقي آسيا من اجل ايجاد حل لمسألة كمبوتشيا ، الرامية الى تحقيق الوحدة الوطنية للشعب الكمبوتشي وتقرير مصيره دون اى تدخل أجنبي . وبهذه المناسبة نود أن نكرر تأييدنا لعقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ولجهود اللجنة المخصصة لذلك ، ونوجه النداء الى الاطراف المعنية بضرورة الجلوس مع الممثلين الشرعيين الذين تعترف بهم الأمم المتحدة على مائدة المفاوضات لايجاد حل للقضية .

يختتم الامين العام تقريره الوارد في الوثيقة A/39/576 بفقرة تتسم بالتشاؤم ، وهي فقرة بطبيعة الحال تعكس الوضع الحقيقي في كمبوتشيا ، حيث أن هذه المشكلة ظلت دون حل ويقول الامين العام في هذه الفقرة :

" وبالرغم من ان ما بذل من الجهود وما قدم من المبادرات على مختلف الأصعدة لم يود الى نتائج ملموسة حتى الان فان من الجلي انه لا بديل للتسوية السياسية الشاملة التي يجب ان تستند الى المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة" .
(A/39/576 ، الفقرة ١٦)

بالرغم من الحقيقة المؤلمة التي تقرها هذه الفقرة من تقرير الامين العام ، الا ان ذلك لا يجب ان يدعونا بأى حال من الاحوال الى اليأس ، ان لا بد للمجتمع الدولي ان يتحمل مسؤولياته ، وان يجد حلا لهذه المشكلة ، يودي الى انسحاب القوات الاجنبية ، وصيانة استقلال وسيادة ووحدة كمبوتشيا ، ان غياب مثل هذا الحل سيضم هذه القضية الى سجل القضايا العديدة المتراكمة على جدول اعمال الجمعية العامة منذ سنين ، الامر الذي سوف يكون له بدون شك انعكاسات سيئة على الأمن والاستقرار في عالم تعصف به رياح الحروب وتهز أجزائه أزمة بعد أزمة .

السيد خليل (مصر) انه لمن المؤسف ان تضطر الجمعية العامة للأمم المتحدة عاما بعد عام وذلك منذ عام ١٩٧٩ الى معاودة مناقشة البند الخاص بالحالة في كمبوتشيا . فقد ظلت القرارات المتعاقبة التي اصدرتها منظمتنا الدولية بأغلبية ساحقة دون تنفيذ ، وظل شعب كمبوتشيا المناضل يعاني ويلات الغزو العسكري ، والاحتلال الاجنبي لأراضيه .

لذلك فقد أصبح من الملح اليوم اكثر من أى وقت مضى اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته من اجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة للمشكلة .
ان مصر تتابع باهتمام خاص تطور الاوضاع في كمبوتشيا ، وتعرب من جديد عن عميق قلقها ازاء هذا الموقف المتفجر الذى يؤثر على السلم والأمن ، ليس فقط في منطقة جنوب شرقي آسيا بل في العالم بأسره .

ان مصر انطلاقا من احترامها لقواعد القانون الدولي وأحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز ، وإيمالا بإيمانها المطلق بضرورة العمل على ضمان احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية ، وفي مقدمة هذه الحقوق حق الشعوب في تقرير المصير ، فان مصر تؤيد الحقوق المشروعة لشعب كمبوتشيا ، وتطالب بتكثيف الجهود من اجل ايجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للمشكلة تقوم على الأسس الاتية :

أولا ، الانسحاب الكامل غير المشروط لكافة القوات الغيبتنامية من جميع الاراضي الكمبوتشية طبقا لجدول زمني محدد . ثانيا ، استعادة كمبوتشيا لاستقلالها وسيادتها على جميع اراضيها . ثالثا ، تمكين شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه الثابت في تقرير مصيره — خلال انتخابات حرة عامة ، تحت اشراف الامم المتحدة ، وبمناى عن اى تدخل اجنبي . رابعا ، تمكين اللاجئين الكمبوتشيين من العودة الى ديارهم . خامسا ، امتناع كافة الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، واحترام حيادها ووضعها غير المنحاز . سادسا ، ضمان حق كافة دول المنطقة في العيش في سلام .

لقد حظيت مصر بشرف استقبال الرئيس نور و م سيهانوك خلال شهر تموز/ يوليوسه الماضي من هذا العام ، حيث تحقق مرة أخرى بنفسه من تأييد مصر للقضية الكمبوتشيسية ، وساندها للجهود الدائمة التي تضطلع بمسؤوليتها الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تحت قيادة الامير سيهانوك ، وهي قيادة حكيمة في رأينا ، وذلك من اجل تحقيق آمال شعب كمبوتشيا المناضل في سبيل حريته واستقلاله وسيادته .

لقد نجحت هذه الحكومة الائتلافية في اجتذاب المزيد من التأييد الدولي للكفاح البطولي لشعب كمبوتشيا ، ونحن نتطلع الى اليوم الذي سيشهد نجاح هذا الائتلاف في تحقيق اهدافه المشروعة .

لقد تابعنا باهتمام بالغ البيان الذي ألقاه الرئيس سيهانوك امام الدورة الحالية للجمعية العامة ، واستعرض فيه آخر تطورات الوضع في بلاده ، وتفاصيل المأساة التي يعيشها شعب كمبوتشيا . ونحرص في هذا الصدد على ان نسجل ترحيب مصر بالاقترحين اللذين طرحهما الرئيس سيهانوك ، ويقضي اولهما بأن تجرى في كمبوتشيا - بعد الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية - انتخابات عامة تحت اشراف الامم المتحدة ، تشترك فيها كافة التجمعات السياسية والاحزاب ، بما فيها حزب هونغ سامرين . اما الاقتراح الثاني فهو الاقتراح الخاص بالدعوة الى تشكيل حكومة مصالحة وطنية تضم جميع الاحزاب الكمبوتشية الأخرى التي تقبل العمل من اجل بناء كمبوتشيا مستقلة محايدة غير منحازة ، وان تصبح حكومة المصالحة هذه عضوا في رابطة ام جنوب شرقي آسيا ، ويكون لها وضع الدولة المحايدة غير المنحازة .

انه لمن المؤسف حقا ان تقابل هذه الرغبة الصادقة في السلام بالتجاهل والرفض ويستمر تفاقم المشكلة الكمبوتشية .

لقد اختتم الرئيس سيهانوك بيانه بمبادرة سلمية ، حيث عرض على فييت نام اذا ما انسحبت قواتها من من الاراضي الكمبوتشية ان ينشئ معها علاقات صداقة وتعاون تقوم على اساس مبادئ التعايش السلمي في ظل المساواة والاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة .

لقد اطلع وفد مصر كغيره على تقرير الامين العام المقدم في الوثيقة A/39/576 ، ونحرص في هذا الصدد على ان نعرب عن تأييدنا لما يبذله الامين العام من مساع حميدة من اجل الاسهام في ايجاد تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا .

ان الامين العام للأمم المتحدة ، ومثله الشخصي السيد رفيع الدين احمد ، لم يدخرا جهدا في اتصالاتهما بكافة الاطراف المعنية سعيا لتحقيق هذا الهدف المنشود ، فضلا عن المهمة التي يضطلعان بها في مجال تنسيق المساعدات الانسانية المقدمة لأبناء كمبوتشيا .

ان مصر تشارك الامين العام اعتقاده بأنه لا بديل للتسوية السياسية الشاملة التي يجب ان تستند الى المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، والتي لا يمكن التوصل اليها الا عن طريق عملية التفاوض والتفاهم المتبادل ، كما اننا نضم صوتنا الى صوته في حث جميع الأطراف المعنية على البدء في هذه العملية في أقرب فرصة ممكنة ، ليس فقط لتحقيق مصالح شعب كمبوتشيا ، بل ايضا مصالح الشعوب المجاورة له جمعا .

ان مصر تنظر ايضا بالتقدير والتأييد الى الجهود الدافئة التي تبذلها اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا تحت رئاسة السفير ماساماسارى ، فقد بحثنا تقرير اللجنة المقدم الينا في المستند A/CONF.109/8 ونحن نرحب هنا بنتائج المشاورات التي أجرتها اللجنة مع الحكومات المعنية . كما ان مصر تضم صوتها الى اصوات الدول المحبة للسلام في مطالبة اللجنة بالاستمرار في مهنتها ، من اجل بدء عملية التفاوض لتنفيذ الاعلان الخاص بكمبوتشيا الذي اصدره المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا عام ١٩٨١ ، وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ابتداء من دورتها الرابعة والثلاثين عام ١٩٧٩ .

تحرص مصر في ختام كلمتها على الاعراب عن تقديرها للدور البناء الذي تؤديه بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، من اجل تحقيق التسوية السلمية لمشكلة كمبوتشيا ، وتؤكد مصر التزامها على مساندة ساعيها .

ان مصر تريد ان تسجل تأييدها الكامل لمشروع القرار المقدم الى دورتنا الحالية للجمعية العامة ، والوارد في الوثيقة A/39/L.3 ، وذلك لما تضمنه هذا المشروع من احكام يمكن في تقديرنا ان تكون الأساس المعادل لتحقيق التسوية السلمية الشاملة العادلة والدائمة لمشكلة كمبوتشيا .

السيد مونكيلا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) لا محل للاستبشار

قبل الأوان . فيها نحن هنا مرة اخرى لنناقش الحالة في كمبوتشيا ، تلك الحالة التي استمرت بالفعل لمدة ستة أعوام الا ان اسس الحل كانت موجودة منذ عام ١٩٧٩ عندما طالب قرار الجمعية العامة ٢٢/٣٤ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر بانسحاب كل القوات الاجنبية من كمبوتشيا . ومنذ عام ١٩٧٩ ، تم اعتماد اربعة قرارات أخرى ، لكنها للأسف لم يكن لها أي تأثير يذكر ، ونحن بصدد اعتماد قرار سادس . ان هذه القرارات لم يكن لها اي تأثير لأن البلد المعني اساسا كان يتجاهلها بكل بساطة

وهذا ليس سوى تحد لأن ذلك البلد قد انضم الى ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يتضمن ، بين امور أخرى ، احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، وحق شعوبها في ان تختار طريق التنمية الذي ترى انه افضل الطرق المناسبة للوفاء بتطلعاتها ، والتسوية السلمية للنزاعات . ان مبادئ الميثاق هذه التي تحكم العلاقات الطيبة بين الدول والشعوب ، انما تنطوي على ان كل دولة عضو لها حقوق وظيفها التزامات لا بد أن تضمن سلم وأمن الجميع .

ان وفد بلادي ليحزنه أن يضطر مرة أخرى لأن ينحو باللوم بسبب أعمال لها طابع استعماري على بلد اثبت للعالم اجمع منذ وقت ليس بالبعيد ، تمسكه العميق بالسلم والحرية ودفعت من ذلك من دماء ابنائه ، تحديا لبعض الدول العظمى . وقد نجح في ذلك لأنه كان يكافح من اجل قضية عادلة ويايمان ابنائه وشجاعتهم .

فكيف يمكن لمثل هذا البلد أن يقوض سيادة بلد آخر بالعدوان الذي وصل إلى درجة الاحتلال الفعلي ؟ وعليه ان يعرف ان كموتشيا الديمقراطية بلد آسيوي ، وان الخمير أيضا آسيويون . وان الشجاعة والتصميم والتضحية بالذات التي يتحلى بها شعب آسيوي لا ينفرد بها هذا الشعب دون غيره من الشعوب الآسيوية. لهذا يجب أن يسود التعقل من اجل وضع حد للتطاحن ، ومن اجل استعادة كموتشيا لحالتها الطبيعية والا فستستمر المأساة لزمان طويل ، ولن يكسب من وراء ذلك طرف من الاطراف .

ان بلدي النيجر ، الذي تقوم فلسفته اساسا على التعايش السلمي ولا سيما مع جيرانه ، وعلى مبادئ عدم الانحياز ، يناشد جميع الخصوم في هذه القضية ان يستمعوا إلى صوت الأم التي تبكي ابنها ، وان يستجيبوا لدموع الارملة التي اختفى زوجها ، ولصرخة الطفل الذي صرعت له رصاصة طائشة . وليفكروا في الناس الذين لا بلد لهم ، ممن ارغموا على الهجرة لتجنب الازلال والموت . وهذه كلها أمور تتناقض ومبادئ الأمم المتحدة .

ان النيجر الذي يتقيد بمبادئ الأمم المتحدة تقيدا دقيقا قد أدان روما ، ويدين اليوم وسوف يدين غدا ، كل اعتداء وكل احتلال ، بصرف النظر عن يقوم به ، حتى ولو كان مرتكبه أحد أصدقائنا .

لهذا ، يدين النهجرون تحفظ الاحتلال غير الشرعي لكبوتشيا ، وبطالب ، مثل الأمن العام ، بتنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة ولاسيما تلك المتعلقة بانسحاب كل القوات الاجنبية من كبوتشيا ، واستعادة وصون استقلال كبوتشيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وممارسة شعب كبوتشيا لحقه في تقرير مصيره ، والتزام كل الدول بعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية لكبوتشيا .

ويكفي أن تستمر هذه المشكلة ست سنوات ، لأن شعب الخبير مهدد الآن بأن يصبح مثل شعب فلسطين : بلا مأوى ، يهيم على وجهه من مكان الى آخر لينتهي به الطاف في مخيم اللاجئين أو بلدان الطجأ .

وعلى المجتمع الدولي أن يتوصل بسرعة الى الوسائل الفعالة لاعادة كبوتشيا الى حالتها الطبيعية ، فقد أصبحت صداقية الأمم المتحدة في كفة الميزان .

ان الوقت مناسب الآن ، فقد انبثق أول شعاع للأمل في البيانات التي أدلى بها أطراف النزاع ، وفي جهود حفظ السلام التي بذلتها شخصيات مرموقة ، وفي الجادات التي أخذ بزمامها ، على نحو رسمي وشبه رسمي ، الأمن العام خافيير بيريز دي كوبيار - الذي يستحق ثناءنا وتقديرنا ، وفي الجهود الدؤوبة التي تبذلها اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكبوتشيا .

والنهجرون ، من جانبها - وبصفة خاصة رئيس جمهوريتها ، سعادة سوني كونتشيه - ستعاون مع الامم المتحدة ، ومع الذين يعملون باخلاص ونوايا صادقة من أجل إيجاد حل لسألة كبوتشيا .

ونأمل أن يكون مشروع القرار القادم هو آخر مشروع قرار نعتمده بشأن كبوتشيا ، وأن يؤدي ذلك المشروع الى اقامة تعاون ودي بين أولئك الأشقاء المتصارعين .

السيد بارما (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مازال البند المعروض

أماننا للنظر فيه اليوم بشكل هدر تعلق للمجتمع الدولي منذ ست سنوات تقريبا . والواقع ، ان الحالة في كبوتشيا قد استمرت موضع مناقشات مطولة في الجمعية العامة طوال هذه الفترة . ان القرارات العديدة التي اعتمدها الجمعية العامة ، والاقتراحات المتنوعة التي

قدمت فرديا أو جماعيا ، لم تسمح بعد بالتوصل حتى الى بداية حل للحالة في كمبوتشيا ،
التي مازالت ، للأسف ، يحيط بها الكثير من الشكوك .
ولا يمكن أن تكون هذه الحالة موضع عدم اكتراث من دول ، مثل تشاد ، تخوض كفاحا
عندما يتسم بالتصميم ضد الاحتلال الاجنبي .
وأثناء المناقشة العامة في الدورة الحالية ، أدلى وزير الدولة للشؤون الخارجية
والتعاون في تشاد في بيانه بما يلي :

" وهناك موضوع آخر يثير القلق لأنه ترتب على استعمال القوة المسلحة، ويمثل
في استمرار الاحتلال الاجنبي لكمبوتشيا . وبشجعنا أن نلاحظ أن شعب كمبوتشيا
لم يقف مكتوف الأيدي ، ويؤكد هذا ، النجاح الذي يحققه على الصعيدين العسكري
والدبلوماسي بقيادة حكومة الائتلاف التي يرأسها الأمير نور دوم سيهانوك ."
(A/39/PV.27 ، ص ٨٧)

ومنذ أن أطلق شعب كمبوتشيا صيحة الانذار إثر غزو أراضيهم ، تمتع بالتأييد المستمر
من قبل المجتمع الدولي . ومع ذلك ، استمر الاحتلال بالرغم من ذلك التأييد . لقد عانى
هذا الشعب معاناة بالغة ، ويبرى وفد تشاد أن الوقت قد حان للاستجابة لنداء هذا الشعب
باتخاذ التدابير التي تحتمل المعنى على الاستماع الى صوت العقل . ونحن نشهد بكم
من كافح ، من قريب أو بعيد ، لتحقيق ذلك . ولن يكون من السهل أن نعترض جميع الجهود
التي بذلت لتمكين الشعب الكمبوتشي من استعادة حقه في الاستقلال والسيادة ، الذي حرم
منه ، واسترجاع السلامة الاقليمية التي انتهكت في بلاده . ومع ذلك ، يتعين علينا أن نؤكد
بوجه خاص على تلك الجهود التي يبذلها الأمين العام السيد بيري زدي كويبار .
ويبرز تقرير الأمين العام الذي قدمه الى الجمعية العامة عملا بقرارها ٣٨ / ٣ المؤرخ
في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ ، الجهود التي بذلها ، وجهود مثله الخاص السيد
رفيع الدين أحمد من أجل إعادة الظروف في كمبوتشيا الى حالتها الطبيعية .
ويشاطر وفد بلادى الأمين العام في رأيه بأنه :

" بالرغم من أن ما بذل من الجهود وما قدم من العبادات على مختلف
الأصعدة لم يؤد الى نتائج طموسة حتى الآن ، فان من الجلي أنه لا بديل للتصوية

السياسية الشاملة التي يجب أن تستند إلى المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، والتي لا يمكن التوصل إليها إلا عن طريق عملية تفاوض حقيقي وتفاهم متبادل .

(A/39/576 ، الفقرة ١٦)

ولا يسعنا إلا أن نشهد بالنوايا التي أبدتها جميع الأطراف للجوء إلى العطفية الدبلوماسية من أجل تسوية النزاع . ويرى وفد بلادى ضرورة اجراء مفاوضات بين الحكومة الفيتنامية والحكومة الائتلافية لكموتشيا الديمقراطية التي تشكلت إثر صدور اعلان كوالا لصور في ٢٢ حزيران /يونيه ١٩٨٢ ، تحت رئاسة سمو الأمير نور دوم سبهانوك . وليس من الواقعي أن نتجاهل حكومة الائتلاف هذه التي تشكل نقطة تجمع لكل المواطنين الكموتشيين الذين يكافحون من أجل تحرير وطنهم .

ومع ذلك ، فما زالت سلطات هانوى تتجاهل ، عن عمد ، الحكومة الائتلافية لكموتشيا الديمقراطية ، ولا ترغب في أن تشاركها في الاجتماعات التي تعقد بشأن مسألة كموتشيا .

وعلى غرار العديد من الوفود الأخرى ، فإننا نتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للمؤتمر المعني بكموتشيا أن يحل مشكلة ذلك البلد اذا استبعد منه الممثلون الشرعيون لشعب وأمة ودولة كموتشيا - أى العناصر الثلاثة التي تشكل الحكومة الائتلافية لكموتشيا الديمقراطية .

ولم تف بعد أى من الجهود العظيمة والجديرة بالثناء التي بذلها المجتمع الدولي بتطلعات شعب كموتشيا المعدّب . فقد حكم على تلك الجهود بالفشل لأن فويت نعام - التي يبلغ شعبها ١٠ أمثال شعب كموتشيا ، والتي تحتفظ بجيش احتلال قوامه أكثر من ٢٠٠٠٠٠ جندي مجهزين بأحدث الأسلحة السوفياتية المتطورة - مازالت تتجاهل الحكومة الائتلافية لكموتشيا الديمقراطية .

وتوضح الحقائق العديدة أن الدولة الغازية لا تفكر في مواصلة احتلال كموتشيا فحسب ، بل تهدف إلى استعمار ذلك البلد في نهاية المطاف . وهكذا ، نشاهد فتنمة كموتشيا ، وهو بلد له هويته الخاصة به . وهذا الموقف الذي تتخذه الدولة المحتلة لسن

يحظى على الاطلاق بأى ترحيب من جانب أى شعب - مثل شعب تشاد - يتوق الى
 المحافظة على استقلال بلاده وسلامتها الاقليمية .
 وبالرغم من خطورة الموقف ، تقدمت الحكومة الائتلافية لكموتشيا الديمقراطية بمقترحات
 بناءة . فعلى الصعيد الوطني ، اقترحت تشكيل حكومة مصالحة وطنية تضم جميع الأطسراف
 الأخرى التي تقبل العمل من أجل قيام دولة كموتشيا المستقلة المحايدة وغير المنحازة ،
 بغية اتاحة تعمير هذا البلد الذي مزقته الحرب . وفي الدورة الحالية للجمعية العامة ،
 أعلنت الحكومة الائتلافية على لسان رئيسها ، فيما يتعلق بنهيت نام ، ما يلي :
 " وانا كان الخصم مستعدا للاستماع الى صوت العقل فاننا نقترح طيبه
 وضع حد لهذه الأعمال العدائية القديمة . ونعرض عليه ، اذا ما انسحب من
 اراضينا ، أن ننشئ معه ومع حلفائه الحاليين وجميع بلدان العالم ، علاقات صداقة
 وتعاون تقوم على اساس مبادئ التعايش السلمي الخمسة في ظل المساواة والاحترام
 المتبادل والمصلحة المشتركة " . (A/39/PV.7 ، ص ٦٦)

وفي رأينا ، ان هذا النداء الصادق يجب أن تستجيب له فبييت نام بكل شرف .
وفيما يتعلق بمشروع القرار A/39/L.3 الذي شاركت تشاد في تقديمه ، فان مضمونه
يعتبر من موقف حكومتي ازا هذه المسألة . وكما ذكرنا دائما ، يعتقد وفد بلادى أن انسحاب
القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، واحترام سيادتها ، واستقلالها ، وسلامتها الاقليمية ، وحيادها ،
وعدم انحيازها ، واحترام حق شعبيها في تقرير المصير دون أى تدخل خارجي ، هي العناصر
الحاسمة من أجل عودة الموقف في كمبوتشيا الى حالته الطبيعية . ان هذه العناصر التي
جانبا انها تشكل ضمانا لعودة السلام الى هذا البلد ، وبالتالي الى المنطقة ، فمن شأنها
أيضا أن تسمح بالتوصل الى حل لمشكلة اللاجئين والنازحين التي تبعث على المرارة .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى

الرئيس ، ان وفدى يشعر بالسعادة والامتنان الكبير للطريقة الممتازة والفعالة التي تدبرون
بها مداولات هذه الدورة . وآمل أن تسترشد هذه الهيئة بنفس الروح ، وأن تتخذ
قرارات ملائمة فعالة ، ليس فقط لصالح شعب كمبوتشيا ، بل لصالح شعوب العالم قاطبة ،
بحيث يعيش الكل في سلام ووثام .

ومنذ غزو فبييت نام واحتلالها لكمبوتشيا في عام ١٩٧٨ ، وعلى الرغم من النداءات
المتوالية للجمعية العامة من أجل التوصل الى تسوية سياسية شاملة ، فان الوضع المزعج في
كمبوتشيا يبقى على حاله . فضلا عن ذلك ، فان النزاعات المسلحة الاخيرة على طول الحدود
بين تايلند وكمبوتشيا لا يمكن الا أن تزيد من تصعيد التوترات في المنطقة .

وفوق كل ذلك ، فان شعب كمبوتشيا ، هو الضحية المأساوية لحالة فرضتها حكومة

اجنبية برهنت بأفعالها على عدم احترامها للبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة .

ولقد أدانت حكومة بابوا غينيا الجديدة بكل قوة ، وما تزال تددين بشدة ، غزو فبييت نام
وسياسات الاحتلال التي تفرضها على شعب كمبوتشيا عن طريق تنصيب نظام عميل لها .
ونكرر تأييدنا الحازم للبادئ اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا المنعقد في عام
١٩٨١ . وفي هذا الصدد ، تؤمن حكومة بابوا غينيا الجديدة ايمانا راسخا بأن انسحاب

جميع القوات الاجنبية أمرحتي ويأتي في المرتبة الاولى . وهذا من شأنه أن يرسى أساس الحوار الحقيقي بين جميع الاطراف المعنية من اجل العمل على ايجاد تسوية سياسية شاملة . ونظرا لموقعنا الجغرافي ، فان انشغالنا بالمشكلة الكمبوتشية وحلها الفوري انشغال حقيقي وهام للغاية . ونظرا لتكافل العلاقات الدولية ، تود حكومتى أن ترى السلم والاستقرار يستتبان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، كي تتمكن من العمل من أجل تحسين مستويات معيشة شعوبنا ، ولا سيما شعب كمبوتشيا .

وفي هذا الصدد ، وبصفتها مشاركة في تقديم مشروع القرار A/39/L.3 ، تود حكومة بابوا غينيا الجديدة أن تشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الدول الست الاعضاء في رابطة ام جنوب شرقي آسيا في سعيها النبيل من أجل احراز تسوية سياسية ، وذلك من خلال عطية الموامة المتبادلة بين جميع الاطراف المعنية ، بما فيها فييت نام . ودول رابطة ام جنوب شرقي آسيا ، وبفضل دعم المجتمع الدولي ، تقف على استعداد لاقامة حوار حقيقي بشأن المقترحات الصادرة عن حكومة هانوى .

وخلال الأعوام الخمسة الماضية ، كرر المجتمع الدولي تعبيره عن القلق العميق ازاء معنة الشعب الكمبوتشي الذي مازال يتعرض لشتى ألوان المعاناة ، ونود أن نكرر تقديرنا للمجتمع الدولي على المساعدات الانسانية المستمرة المقدمة الى الشعب الكمبوتشي ، وللعمل الذي يبذل به مكتب المفوض السامي للام المتحدة لشؤون اللاجئين .

ومع ذلك ، فما زلنا على قناعتنا الراسخة بأن التسوية السياسية العادلة والشاملة لن تتأتى الا من خلال ممارسة شعب كمبوتشيا لحقه في تقرير المصير ، بعيدا عن أى تدخل خارجي . ويجب على فييت نام أن تتخذ الخطوة الحقيقية الاولى نحو تحقيق هذه التسوية ، عن طريق سحب جميع قواتها دون أية شروط مسبقة .

وتود حكومتى أن تسجل تأييدها الكامل للحكومة الائتلافية التي يترأسها الرئيس نوروم سميهانوك ، والتي تعمل بفعالية ، وتحظى باعتراف دولي واسع النطاق .

السيد ألتاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مدى المسألة

الانسانية والالام التي تحيق بكمبوتشيا وشعبها منذ خمسة عشر عاما لا يمكن وصفها بالكلام .

ففي بادئ الامر ، انجرف الشعب الكمبوتشي في تيار الحرب الثورية الدائرة في الهند الصينية، وكان عاجزا عن السيطرة عليها أو اتخاذ قرار بشأنها ، وبالتالي كان عليه أن يعاني من تجاوزات نظام قاس ورجعي . وقد تبع ذلك تدخل عسكري واحتلال اجنبي من قبل فييت نام ، مما زاد من معاناة وآلام شعب كمبوتشيا بدرجة لم يسبق لها مثيل .

ومنذ أن عرضت هذه الحالة المأساوية لأول مرة على الجمعية العامة أعادت منظمتنا التأكيد على عدم جواز التدخل الاجنبي في شؤون كمبوتشيا الداخلية ، ودافعت عن حقوق هذا الشعب في تقرير مصيره ، مشيرة الى سبل التوصل الى الحل السلمي للصراع . ولكن القرارات المعتمدة خلال خمس سنوات متتالية في هذا المجال ، والتي دعمتها الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بقيت دون تنفيذ .

وفي عام ١٩٨١ ، حدد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا اطارا متوازنا ومنصفا ، وكذلك عناصر ذات صلة تستهدف التسوية السياسية الشاملة لهذه المشكلة . بيد أن هذا كله رفضته فبيت نام .

ولهذا ، ما زالت كمبوتشيا اليوم بلدا تحت الاحتلال الأجنبي ، يحرم شعبه من حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره في ظل حكومة يختارها بنفسه . وهي بلد لم يتوقف فيه الصراع ، والحرب وما ترتب على ذلك من خسائر مروعة في الأرواح والممتلكات ، وهي بلد للتوترات والصراعات التي لم تحل ، وأصبحت تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا بأكملها .

وكرر فعل له ما يهره ، بدأ شعب كمبوتشيا نضالا علنيا لتحرير بلده من السيطرة الأجنبية . ان المقاومة الوطنية للشعب الكمبوتشي ، ان وحدت كل القوى الوطنية في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تحت القيادة الطهمة للأمير نوروم سيهانوك ، تتزايد باستمرار ، قوة وفعالية . ان النضال الذي تخوضه هذه المقاومة نضال عادل من أجل استعادة الاستقلال الوطني والسيادة ، بل هو نضال من أجل بقاء هذه الأمة ذاتها ، ويستحق الدعم الكامل من كل الدول المحبة للسلام في العالم .

ان الأمير نوروم سيهانوك ، في كلمته البليغة يوم ٢٥ أيلول / سبتمبر ، ومرة أخرى أس ، لم يعرب فقط عن تصميمه على استعادة سيادة بلاده وعلامتها الإقليمية وهويتها الثقافية ، بل انه عبر أيضا عن نفاذ البعيرة والمشاعر الانسانية العميقة التي تتسم بها خصاله كرجل دولة . وترحب اندونيسيا بفكرته بشأن المصالحة الوطنية بين كل الجماعات الكمبوتشية ، وهي مسألة ضرورية اذا ما أريد التوصل الى تسوية سياسية دائمة . اننا نؤيد جهوده لاقامة حكومة تستند الى قاعدة عريضة عن طريق ضم كل الاحزاب والفتات الكمبوتشية التي تلتزم بالعمل على أن تكون كمبوتشيا دولة مستقلة ومحايدة وغير منحازة . ونؤمن بأنه اذا كان هناك زعيم وطني واحد يستطيع شعب كمبوتشيا أن يضع فيه ثقته التي لا يرقى اليها شك ، زعيم يمكنه أن يضم الجراح التي سببها الصراع ، ويجمع الشعب مرة أخرى ، فان هذا الزعيم هو بلا شك الامير نوروم سيهانوك . لقد أكدت هذه الجمعية مرة أخرى

شرعية حكومت الائتلافية وأعمالها . لذلك فقد حان الوقت لأن تعترف فبهيت نام وكــــل الأطراف الأخرى ذات الصلة المباشرة بالنزاع بهذه الحقيقة ، وأن تدرك أنه في أية مفاوضات تستهدف حل المشكلة الكمبوتشية . ليس هناك من بديل للتعامل مباشرة مع رئيس الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية .

ومنذ بداية الصراع الكمبوتشي ، بنت اندونيسيا موقفها ليس على العداء لأية دولة أو مجموعة من الدول ، وإنما على المبادئ المعترف بها دولياً . وهذه المبادئ التي تتعلق بالمساواة بين الدول ، وتقرير المصير للشعوب والتعايش السلمي وردت في ميثاق الأمم المتحدة ، وتعد من المبادئ التي تقدها بلدان حركة عدم الانحياز . ولا يمكن التفاوض عن التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية لأية دولة ، لأى سبب وتحته أية ذريعة . ان هذه المبادئ لا يمكن السماح فيها بأى استثناء ، أو التحايل في تفسيرها . وفي سياق هذا الموقف المبدئي ، ينظر وفدنا الى مسألة كمبوتشيا . لذلك فقد كانت أعمالنا تنبثق دوماً من الرغبة الصادقة في الاسهام في حل عادل ودائم يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لكل الاطراف المعنية . ويقوم نهجنا على العناصر الأساسية التالية : أولاً - انسحاب كل القوات الاجنبية من كمبوتشيا ؛ ثانياً - استعادة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية ؛ ثالثاً - المصالحة الوطنية واجراء الانتخابات العامة تحت اشراف دولي ؛ ورابعاً - اعادة انشاء الدولة الكمبوتشية المحايدة وغير المنحازة والمتحررة من التدخل الاجنبي ومن محاولات التلاعب بها من الخارج ، والتي تعيش في سلم مع جيرانها ولا تشكل أى تهديد لأحد منهم .

وفي حين ظلت اندونيسيا وسائر أعضاء رابطة أم جنوب شرقي آسيا متمسكة بهذه العناصر للتوصل الى حل ، إلا أننا أبدينا مرونة فيما يتعلق بالاطار والطرائق التي يمكن بها تحقيق هذه العناصر . وفي البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا في العام الماضي والموزع فيما بعد كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت الرمز A/38/441 ، قدمت الرابطة سلسلة من الخطوات المبدئية التي يمكن اتخاذها في السعي للتوصل الى تسوية شاملة . ومن بين هذه الخطوات وقف اطلاق النار ، وانسحاب

جزئي للقوات الاجنبية ، واقامة مناطق آمنة ، وادخال قوات للرقابة أو لصيانة السلم . وعلاوة على ذلك ، أقر البيان المشترك الصادر عن رابطة أم جنوب شرقي آسيا في شهر تموز/ يوليه الماضي الجهود التي تبذل لتحقيق المصالحة الوطنية في كمبوتشيا ، وحث فييت نام على أن تبذل جهودا مماثلة من جانبها أيضا . وبكل وضوح ، لم تعرض هذه المقترحات أبدا بوصفها الأساس الوحيد للمفاوضات ومع ذلك ، فحتى هذا النهج ما زال مرفوضا أيضا . ومن ناحية أخرى ، أثارت فييت نام ضجة حول ما أعلنته عن استعدادها للدخول في حوار ونقاش مع رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، إلا أنها لم توضح على وجه الدقة المسائل التي ينبغي أن يتضمنها جدول الأعمال . وكانت مقترحاتها - كالمقترحات التي وردت في الاعلان الفيتنامي - تهدف فيما يبدو الى تعميم العناصر الجوهرية للمشكلة ، واغراقها في مسائل خارجة عن الموضوع . ويود وفدي أن يؤكد من جديد أن اندونيسيا ورابطة أم جنوب شرقي آسيا على استعداد للدخول في حوار مع فييت نام في أي وقت وعلى أي مستوى . والحقيقة ان هناك جولات من الحوار تدور منذ وقت طويل . ومع ذلك فاننا لا نرى معنى لاجراء حوار يتجنب جوهر المشكلة الكمبوتشية ، ويخضعها لمطالب غير واقعية تمثل شروطا مسبقة . ويجب ألا ننسى أيضا ان المشكلة الكمبوتشية ليست نزاعا بين رابطة أم جنوب شرقي آسيا وفييت نام أو دول الهند الصينية ، بل انها أساسا بين الشعب الكمبوتشي وفييت نام . لذلك فان دور رابطة أم جنوب شرقي آسيا لا يمكن ولا ينبغي أبدا أن يكون أكثر من مساهمة نحو حل عادل تقبله كل الأطراف المعنية .

وكما أبرز تقرير الامين العام ، ليس هناك بديل للتسوية السياسية الشاملة التي تقوم على الجادئ الأساسية للميثاق ، والتي يتم التوصل اليها من خلال عملية مفاوضات صادقة وتوفيق متبادل . ولا ينبغي أن يمنعنا من مواصلة جهودنا عجز المبادرات التي تمت حتى الآن عن التمهض عن نتائج محددة .

وانا ما نحينا الجوانب السياسية رغم الحاحها ، فلا ينبغي أيضا اغفال البعد الانساني للمشكلة الكمبوتشية . ان محنة الألوف من اللاجئين الكمبوتشين على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية وفي مراكز الايواء في تالند ، تتطلب اهتماما مستمرا ودعمًا سخيا من المجتمع الانساني . وينضم وفد بلادى الى الوفود الاخرى في الاعراب عن عميق تقديرنا للدول المانحة ولمختلف وكالات الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الطوعية لتقديم الفوٹ الانساني ، التي أبدت نشاطا في تقديم العون الطارئ والاعاشة لشعب كمبوتشيا في محنته الراهنة . وتستحق حكومة تايلند الملكية الثناء على التزامها الانساني الثابت رغم العبء الاقتصادي الثقيل الذى كان عليها أن تتحمله في هذه الاوقات المعصيبة .

وفي هذه المناسبة أود أن أسجل امتنان وفد بلادى العميق للأمين العام على جهوده الدؤوبة لتأمين السلم والعدالة في المنطقة ، وكذلك لمساعدته القدير المتفاني السيد رفيع الدين أحمد وكيل الأمين العام وممثله الخاص للشؤون الانسانية في جنوب شرقي آسيا ، وللسيد تاتسورو كونوفي الممثل الخاص لتنسيق برنامج المساعدة الانسانية لكمبوتشيا . وأود أن أعتنم هذه الفرصة للاشادة برئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا السيد فيليبالد بار ولرئيس اللجنة المخصصة السفير سارى وأعضاء اللجنة الآخرين لالتزامهم المستمر بتحقيق حل تفاوضي للنزاع . وفي هذا السياق أود أن أشير الى المقترحات التي تقدم بها السيد بار مؤخرا ، ولا سيما تلك المتعلقة باستعادة اثر انفكورات والحفاظ عليه ، وهي المقترحات التي أيدها رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، ولو تحققت هذه المبادرة القيمة فانها لن تؤدي فقط الى حماية التراث الثقافي الكمبوتشي القديم بل يمكن أن تشكل نقطة انطلاق لمصالحه الوطنية .

وبعد حوالي أربعين عاما من الاستقلال فان حكومة بلادى أكثر اقتناعا من ذي قبل بأن أولوية اهتمامها ينبغي أن تستمر موجهة صوب تأمين السلام والوثام الاقليميين . ولذلك فان سياسة اندونيسيا الخارجية تعد تعبيراً عن تطلعنا العميق الى أن نرى منطقتنا وقد تحولت الى منطقة سلام وحرية وحياد . وفي الواقع تتشاطر شعوب جنوب شرقي آسيا الاهتمام القوي بالسلم والاستقرار وحسن الجوار والرخاء المشترك .

وتأييدا لهذه الأهداف الواسعة قدم مشروع القرار A/39/L.3 المطروح علينا الآن والذي اشتركت في تقديمه ٥٥ دولة عضوا . وفي هذه المرحلة الختامية من مناقشتنا قد يكون من المفيد أن نذكر أسماء الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار مرة أخرى وهي : اكوادور ، انتيغوا وبربودا ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، بروني دارالسلام ، بلجيكا ، بنغلاديش ، تايلند ، تركيا ، تشاد ، جزر سليمان ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، دومينيكا ، زائير ، ساموا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، سانت لوسيا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، شيلي ، الصومال ، عمان ، غامبيا ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، فيجي ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ماليزيا ، طديف ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريتانيا ، موريشيوس ، النرويج ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس ، هولندا ، اليابان .

ووفد بلادي مقتنع بأن تنفيذ هذا القرار لن يؤدي فقط الى توفير السلم والعدل لشعب كمبوتشيا الذي طالت معاناته ولكنه سيفتح الباب أيضا امام استعادة الوثام والاستقرار والتقدم المشترك لمنطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها .
ولذلك فان وفد بلادي يوحي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر المتكلمين في المناقشة . وسأعطي الكلمة لممثل فانواتو الذي يرغب في تحليل تصويته قبل التصويت . فهل لي أن اذكر الأعضاء بأنه وفقا للمقرر ٣٤ / ٤٠١ فان تعليقات التصويت محددة بمشردقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أصغى وفد بلادي مرة أخرى بعناية للملاحظات التي أبدت سوا في المناقشة العامة أو خلال المناقشة التي دارت حول هذا البند المحدد من بنود جدول اعمالنا . ولقد درسنا بالتفصيل الدقيق أيضا مشروع القرار A/39/L.3 وتقرير الامين العام (A/39/576) . ولقد

درسنا الظروف التاريخية والمضمون الاجتماعي للموقف الراهن في كمبوتشيا دراسة متأنيّة فاحصة . وليس ثمة شك في أن شعب هذه الأرض المضطربة قد عانى مأساة من أعظم مآس شهدتها البشرية .

ولقد جاهد معظمنا لفهم أعماق هذه المأساة وجذورها . وجاهد معظمنا أيضا للتوصل الى حل ، ونقّب عن وسائل لضمان ألا تحل مثل هذه الكارثة بأية أمة أخرى على أى نحو في يوم من الأيام .

ومنذ حوالي .٤٠ عاما مضت ظن أسلافنا ان ميثاق الامم المتحدة سيوفر هذا الضمان . ولسوء الحظ فاننا ، نحن أمم العالم ، ما زلنا نتبع الأسلوب الانتقائي فسي تطبيقنا لمبادئ هذه المنظمة النبيلة . وكثيرا ما تطفئ المنفعة الذاتية أو ما يسمى "بالواقع" على مثل ومبادئ هذه الهيئة . وكل ما حولنا يقدم أمثلة لآم صغيرة وشعوب عزلاء تصبح مطمعا ، أو تتعرض للفرز أو لأعمال القسر .

يتخفى الطامعون والفاصبون والمتسلطون وراء أقنعة عديدة ، ويقدمون تبريرات مطولـة
سلسلة . ويقبل البعض بكل وقاحة هذه التبريرات ، ويعيرون نداءات الضحايا المطالبـة
بالعدالة والانصاف والكرامة ، أننا صماء .

اننا لا نستطيع أن نتكلم بأية درجة من الولاية بشأن ما هو أفضل للشعب
الكبوتشي . ولسنا وحدنا في ذلك ، بل اننا نتقاسم عدم المقدرة هذه مع الجميع في هذا
العالم باستثناء الشعب الكبوتشي نفسه . ان الشعب الكبوتشي وحده هو صاحب الولاية
في التحدث بشأن مستقبله . واننا ، شأننا شأن الآخرين ، نود أن نرى نهاية لمحنة هذا
الشعب ، وأن نرى السلم والاستقرار في المنطقة . اننا نعتقد أن أم الهند الصينية
وجيراننا في رابطة أم جنوب شرقي آسيا تشترك في مصالح تفوق كثيرا ما تشترك فيه من صراع .
اننا نعتقد أن بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا تستطيع مجتمعة أن تحقق الكثير لشعبها .
ولذلك فان حكومة فانواتو ستواصل تأييدها للحوار والمفاوضات ، وللتسوية السياسية الشاملة
لمشاكل كبوتشيا والمنطقة بأسرها .

وبناء على تعليمات من حكومة فانواتو ، فان وفد بلدي سيمتنع عن التصويت على مشروع
القرار المعروض علينا . الا أننا تلقينا تعليمات لمواصلة تقديم التأييد والدعم للجهود التي
يبدلها الأمين العام ، ولأحكام الانسانية في مشروع القرار .

الا أن حكومة فانواتو ، بامتناعها عن التصويت على هذا البند ، تعبر رسميا عن عدم
موافقتها على ملاحظات معينة أبدت في الجلسة العامة المنعقدة في ٢٥ أيلول / سبتمبر
١٩٨٤ . ففي عصر ذلك اليوم ، أشار أحد المتكلمين الى الشعب الغييتنامي على أنه
" عنصر مقاتل توسعي طموح " (A/39/PV.7 ، ص ٦٤ - ٦٥) . وتأمل حكومة فانواتو أن
تلك الملاحظات لم يكن القصد منها أن تعني الطابع والمعنى اللذين كانت ، لسوء الحظ ،
تعنيهما فعلا . اننا نشعر أن مثل هذه الملاحظات لا مكان لها في مناقشات الأمم المتحدة .
كما نشعر أنه يتحتم رفض مثل هذه الملاحظات كما صدرت . وقد يختلف العقلاء من الرجال
والنساء حيال سياسات دولة معينة . ولكن ليس لأحد منا أن يلصق صفات عرقية سلبية معينة

بأية مجموعة من الناس . ان هذه الممارسة لا تشير الاشمزاز من الناحية الخلقية فحسب ، بل ثبت خطأها علميا أيضا ، حيث ينبغي لنا أن نعرف جميعا الآن ، أننا ننتمي جميعا الى عنصر واحد هو العنصر البشرى . دعونا نختلف في الرأي ، ودعونا نحترم كل منا الآخر بسبب هذه الاختلافات ، ولكن دعونا أن نحترم انسانيتنا المشتركة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن نبدأ عطية الاقتراع . وستبت

الجمعية العامة في مشروع القرار A/39/L.3 .

يرد في الوثيقة A/39/617 تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة من مشروع القرار

على الميزانية البرنامجية .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بوتسوانا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كوتشوا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرافيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، ليسوتو ، لبيريا ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ،

نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ،
باراغواي ، بيرو ، الظهير ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت
لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، العربية السعودية ،
السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،
تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات
المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زامبيا ،
زامبيا .

المعارضون : أفغانستان ، البانيا ، أنغولا ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية -
الاشتراكية السوفياتية) ، الكونغو ، كوسا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن
الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غيانا ،
هنغاريا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية
العربية الليبية ، منغوليا ، نيكاراغوا ، بولندا ، الجمهورية العربية
السورية ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

المتنعون : الجزائر ، بنن ، الرأس الأخضر ، فنلندا ، الهند ، العراق ،
لبنان ، مدغشقر ، ملاوي ، المكسيك ، موزامبيق ، بنما ، سان تومي
وبرينسيبي ، ترينيداد وتوباغو ، أوغندا ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، فانواتو ، زامبيا .

اعتمد مشروع القرار A/39/L.3 بأغلبية ١١ أصوات ، مقابل ٢٢ صوتا ، وامتناع ١٨

من التصويت (القرار ٥/٣٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين

في تحليل تصويتهم .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفندي

لصالح القرار بشأن الحالة في كيوتشيا الذي اعتمد للتو ، تماما كما فعلنا في السنوات الماضية ، وذلك لأن القرار يؤكد على مبادئ هامة من مبادئ القانون الدولي التي لا بد وأن تستند اليها أية تسوية دائمة للصراع في كيوتشيا . وهذه المبادئ هي رفض التدخل المسلح ، واحترام السلامة الإقليمية ، والحق في تقرير المصير . كما يعبر النص عن عنصر هام آخر هو تأييد جهود الأمين العام للاسهام في تسوية سياسية شاملة .

الا أن تصويتنا لصالح القرار لا ينبغي أن يفسر بأنه موافقة على كل ما جاء فيه . ففي رأينا ان هناك عناصر في النص لا يوجد من الحقائق ما يسوغها ، أو أنها من غير المرجح أن تيسر التوصل الى تسوية عاجلة وسلمية للصراع في كيوتشيا .

السيد أوكونور (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت

ايرلندا لصالح القرار بشأن الحالة في كيوتشيا . وقد فعلنا ذلك لأننا ، كما هو الحال في السنوات السابقة ، نتفق مع الاتجاه العام للقرار . الا أنني أود أن أوضح حقيقة أننا ان صوتنا لصالح قرار يحتوى على صياغة كتلك الواردة في الفقرة الرابعة من ديباجته فذلك لا يعني أى تغيير في موقف ايرلندا ازاء التمثيل الكيوتشيا . وتظهر سجلات هذه الجمعية بوضوح أن ايرلندا امتنعت عن التصويت . عندما أشيرت هذه المسألة رسميا لآخر مرة فسي سياق تقديم تقرير لجنة وثائق التفويض الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، كما فعلت نفس الشيء في السنوات السابقة .

الآنسة مونكادا بيرمونديز (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

ان وفد بلادي كان من الممكن أن يويد قرارا بشأن الحالة في كيوتشيا يأخذ بالحسبان على نحو جدي المواقف التي اعتمدها بلدان حركة عدم الانحياز ، وخاصة في البيان الختامي

لا اجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في ١٩٨٤ ، والذي أعاد التأكيد ، من بين جملة أمور ، على حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره ، دون تدخل أو تخريب أو قسر أجنبي ، وحث دول المنطقة على أن تدخل في حوار يفضي إلى حل خلافاتها ، ويقيم سلما واستقرارا دائمين في المنطقة .

ان حكومتي ترفض أية تدابير تستهدف دعم بقايا النظام الدموي الذي أطاح به الشعب الكمبوتشي في الماضي . والمثل فان حكومة بلدي تعترف بحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الكمبوتشي ، وذلك كحقيقة قائمة . وبناء على ذلك ، صوت وفد بلدي ضد مشروع القرار A/39/L.3 .

السيد اتيبور (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفد بلدي

لصالح القرار لأنه يتماشى مع الاتجاه العام . واننا نعتقد ، بصورة خاصة ، أن من الضروري إيجاد حل سياسي شامل للمشكلة الكمبوتشية ، يضمن انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، ويكفل احترام سيادة ذلك البلد ووحدة أراضيه ووضع غير المنحاز ، ويكفل أيضا حقوق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره .

وفي هذا الصدد ، فاننا نعتقد أن للأمم المتحدة دورا هاما تقوم به ، في توفير جو موات لعقد مفاوضات يشترك فيها ممثلو مختلف الفئات . واننا نعتقد أيضا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في تقديم مساعدة الاغاثة الى اللاجئين وغيرهم من ضحايا الصراع .

بيد أن تصويتنا لا ينبغي تفسيره على أنه تأييد لكل عبارة وردت في القرار . ونسود بصفة خاصة ، أن نسجل تحفظنا على الفقرة الرابعة من الديباجة التي تنطوي على مفاهيم لا يويدها وفد بلادي .

السيد سيماس - ماغاليس (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد صوتت البرازيل تأييدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.3 بشأن الحالة فسي كبوتشيا ، بيد أن وفدي يرغب في تسجيل تحفظاته بشأن اللهجة المستخدمة في الفقرة الرابعة من الديباجة .

السيدة كاراسكو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتفق وفدي

بوليفيا مع الرأي الذي عبر عنه الأمين العام في تقريره بشأن الحالة في كبوتشيا ، وهو أنه لا يمكن التوصل الى حل الا عن طريق عملية تفاوضية تضع في اعتبارها الجادئ الأساسية للمنظمة ، ونويد قراره بمواصلة ساعيه الحميدة من أجل الاسهام في تسوية سياسية شاملة للمشكلة .

ومن ثم ، فقد أيدنا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.3 نظرا لأنه يستند الى الجادئ السامية للميثاق ، التي ينبغي أن تحظى باحترام جميع الدول . وعلى كل ، فان وفدي يعرب عن تحفظه بشأن الفقرة الرابعة من الديباجة لأنها تقر شيئا لم يحدث بعد على أنه حقيقة واقعة . وأية صلاحية في هذا الصدد هي من اختصاص شعب كبوتشيا وحده .

السيد باسولي (بوركينافاسو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد انتهينا

من مناقشة الحالة في كبوتشيا توا ، وأعربت الجمعية العامة عن حكمها للمفهوم الذي ترغب في اغفائه على هذه المناقشة . ولم يشعر وفدي بضرورة المشاركة في المناقشة نظرا لاساسنا بأنه عند تلك المرحلة ينبغي أن يكون دور المجتمع الدولي هو العمل على تهدئة التوترات في المنطقة بدلا من تفاقمها ، فليس دورنا في تلك الهيئة هو اذكاء النيران ، ومسن شم ينبغي أن يتصف عملنا بالصراحة والاعتدال .

لقد صوت وفدى تأييدا لمشروع القرار في الوثيقة A/39/L.٥ . وفي اطار ما ذكرته توا ، نود الا يفسر تصويتنا على اى نحو آخر سوى انه يحمل مفهوما واحدا هو المفهوم الذى تعطيه بلادى بوركيننا فاصوله . اى اننا نحترم المبادئ الاساسية لميثاق الأمم المتحدة احتراماً عميقاً وهي المبادئ التى تعترف بها حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية وتدافع عنها .

لقد اتخذ وفدى هذا الموقف تشبهاً مع السياسة التى يتبناها المجلس الوطنى الثورى ويطبقها بدقة ، وهي سياسة تدعو الى احترام الاستقلال الوطنى والسيادة والسلامة الاقليمية لجميع الدول ، ومبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والتسوية السلمية للمنازعات .

ولا نزال نعتقد بضرورة ذكر الحقيقة وتوافر الشجاعة لدى الفرد للدفاع عن آرائه . لقد أردنا بتصويتنا أن نظهر للمجتمع الدولى تصميمنا على تحقيق العدل لجميع شعوب العالم ، وهي عزيمة طينا مثل شعبنا . ولا ينطوى ذلك التصويت على اتخاذ موقف منحياز الى طرف أو آخر من الأطراف المعنية فى الصراع ، كما أنه لا يستهدف أى نوع من الدعاية . ولدى بوركيننا فاصو بعض التحفظات بشأن مشروع القرار المعتمد توا . وما من شك أنه كان يمكن تحسينه ، وذلك ينطبق بصفة خاصة على بعض الفقرات . وكان من الواجب أن يقوم هدفه الأساسى على ما يهديه المجتمع الدولى من اهتمام بشأن احترام مبادئ ميثاق منظماتنا . ونلاحظ أن ذلك الهدف لم يتحقق ، ولدى وفدى تحفظات خطيرة ، وخصوصاً بشأن الفقرتين الرابعة والحادية عشرة من الديهاجة .

بيد أن القرار فى مجموعه يعكس تصميمنا على الكفاح ضد جميع أشكال الاحتلال الأجنبي ، ومن ثم يستبعد الشكوك التى عبرنا عنها فى اللجنة الخاصة عند امتناعنا عن التصويت على بعض الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع .

ونود أن نعرب عن أمل صادق بأن تتقبل جميع الأطراف المعنية بهذه المسألة رسالة المجتمع الدولى وأن تستعيد كهوتشيا عن قريب السلم والوحدة الضرورين لرفاهية شعبها وتنميتها . ولن يتحقق ذلك الا اذا قرر شعب كهوتشيا البحث عن حل كهوتشيسى

لمشككته دون أى تدخل أجنبي . ونحن على ثقة في قدرتهم الإبداعية ، وعلى اقتناع
بأنهم سيكونون قادرين على العمل بذلك الأسلوب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك تكون الجمعية العامة قد
انتهت من نظر البند ٢٠ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥